الدرر المتناسقة فيمن قيل أنه لا يروي إلا عن ثقة

إعداد: محمد خلف سلامة

هذا جزء ذكرت فيه المحدثين الذين قيل أنهم لا يروون إلا عن ثقة، ومهدت له ببعض القواعد والفوائد.

إن الطريقة الوسطى التي تشهد لاستقامتها أقوال الأئمة ويدل على صحتها عملهم: هي أن رواية محدث من هؤلاء المتحرين المحتاطين عن راو من الرواة دليل على قوته عنده، ولكن بشرطين،

أولهما: أن يثبت أن من عادة هذا المحدث أنه لا يروي إلا عن ثقة، فلا يكفي في ذلك مجرد أن يُدعى فيه ذلك.

وثانيهما: انتفاء موانع التقوية وهي القرائن الدالة على ضعفه. عنده وإن روي عنه، وهذه ثلاثة:

فالقرينة الأولى: منها أن يلينه هو أو يضعفه بالقول، فمثل هذا التجريح القولي مقدم على مقتضى روايته عنه أعني كونه قوياً عنده.

والثانية: أن يقتصر فيما يرويه عنه على أخبار يسيرة في الترغيب والترهيب ونحوهما، أو أشياء ثبتت عنده في طريق غيره، أو يقلَّ عنه جداً مع تمكنه من الإكثار عنه إلا إذا اتضح أن له عذراً غير ضعف ذلك الراوي عنده يسوِّغ ذلك الإقلال.

والثالثة: أن يتبين أنه في آخر أمره امتنع عن الرواية عنه من غير أن يُعرف سببِ ذلك الامتناع، ومثلها أن يتبين أن الشيخ كان قد اختلط في آخر عمره، أو تغير وساء حفظه، وأنه إنما روى عنه ما تحمله منه قبل ذلك.

فإذا عدمت هذه الموانع حكمنا على الراوي بأنه عدل مقبول الرواية عند المحدث الموصوف، فإن وقفنا على ما يرتقي به إلى رتبة الثقة عنده قلنا هو عنده ثقة، وإلا فهو عنده صدوق فحسب، دلَّ على هذا الاستقراء وعبارات بعض العلماء المعتمدين، ويأتي بعضها. ودلائل التوثيق المشار إليها ثلاثة أيضاً:

أولها: أن يصرح بتوثيقه.

ثانيها: اتفاق النقاد أو محققيهم على توثيقه، دون أن يجيء في حقه ما يحطه عن رتبة التوثيق المطلق.

الثالث: أن يكثر عنه في الأصول وغيرها إكثاره عن ثقات مشايخه.

وللعلماء في هذا الباب نصوص كثيرة رأيت أن أسرد بعضها رجاء أن تتم بها مقاصد هذه المقدمة، وتتضح بها مآخذ هذه الضوابط فدونك ما اقتصرت عليه منها:

١ – قال الحافظ ابن عبد الهادي في «الصارم المنكي» (ص ٩٨– ٩٩) عقب حكمٍ ذكرهُ: «وهو مبني على أصل وهو أن رواية الثقة عن غيره هل هي تعديل له أم لا؟ وفي ذلك قولان مشهوران هما روايتان عن الإمام أحمد بن حنبل رضي الله عنه، والصحيح حمل الروايتين على اختلاف حالين، فإن الثقة إذا كان من عادته أن لا يروي إلا عن ثقة كانت روايته عن غيره تعديلاً له إذ قد علم ذلك من عادته، وإن كان يروي عن الثقة،

وغيره، لم تكن روايته تعديلاً لمن روى عنه، وهذا التفصيل اختيار كثير من أهل الحديث والفقه والأصول وهو أصح».

٢- قال ابن حجر في «لسان الميزان» (١/ ٢٦- دار الفكر): «... لكن من عرف عن حاله أنه لا يروي إلا عن ثقة فإنه إذا روى عن رجل وصف بكونه ثقة عنده كمالك وشعبة والقطان وابن مهدي وطائفة ممن بعدهم».

٣- قال ابن أبي حاتم في «الجرح والتعديل» (٢/ ٣٦): «سألت أبي عن رواية الثقات عن رجل غير ثقة مما يقويه؟ قال: إذا كان معروفاً بالضعف لم تقوه روايته عنه، وإذا كان مجهولاً نفعه رواية الثقة عنه». ثم قال ابن أبي حاتم: «سألت أبا زرعة عن رواية الثقات عن رجل مما يقوي حديثه؟ قال: إي لعمري. قلت: الكلبي روى عنه الثوري! قال: إنما ذلك إذا لم يتكلم فيه العلماء، وكان الكلبي يُتكلم فيه». ثم قال: «قلت لأبي: ما معنى رواية الثوري عن الكلبي، وهو غير ثقة عنده؟ فقال: كان الثوري يذكر الرواية عن الكلبي على الإنكار والتعجب، فتعلقوا عنه روايته عنه وإن لم تكن روايته عن الكلبي قبوله له».

٤- قال العلامة أحمد محمد شاكر رحمه الله في «شرح ألفية السيوطي» (ص ١٠): «رواية الثقة عن شخص لم يعرف حاله لا تكون توثيقاً، ولو كان الراوي معروفاً بأنه لا يروي إلا عن ثقة، كمالك وشعبة ويحي القطان».

قلت: ظاهر هذه العبارة يخالف التحقيق، وما جرى عليه عمل الأئمة، بل وجدت القائل نفسه قد خالف هذا الظاهر في مواضع من كتبه منها «شرح المسند» (١٥/ ٧٣ و١٥٦)، و«شرح سنن الترمذي» (١/ ٤٦) و(٢/ ١٧٧)، وكأنه أراد بهذه العبارة أن مثل الرواية المذكورة لا تستقل بتوثيق من لم يعرف حاله توثيقاً معتبراً.

٥- قال مؤرخ الإسلام الذهبي في «الموقظة» (ص ٨١- ٨٢): «ومن الثقات الذين لم يخرج لهم في الصحيح خلق، منهم من صحح لهم الترمذي وابن خزيمة، ثم من روى لهم

النسائي وابن حبان وغيرهما، ثم من لم يضعفهم أحد واحتج هؤلاء المصنفون برواياتهم. وقد قيل في بعضهم: فلان ثقة، فلان صدوق، فلان لا بأس به، فلان ليس به بأس، فلان محله الصدق، فلان شيخ، فلان مستور، فلان روى عنه شعبة أو مالك أو يحيى، وأمثال ذلك كـ: فلان حسن الحديث، فلان صالح الحديث، فلان صدوق إن شاء الله، فهذه العبارات كلها جيدة ليست مضعفة لحال الشيخ، نعم ولا مُرَقّية لحديثه إلى درجة الصحة الكاملة المتفق عليها، لكن كثيرٌ ممن ذكرنا متجاذَب بين الاحتجاج به وعدمه)). انتهى والموضع المقصود منه هو قوله: ((فلان روى عنه شعبة أو مالك أو يحيى)).

٦- قال العلامة المعلمي في ((التنكيل)) (ص ٦٦٠): ((والحكم فيمن روى عنه أحد أولئك المحتاطين أن يبحث عنه، فإن وجد أن الذي روى عنه قد جرحه تبين أن روايته عنه كانت على وجه الحكاية، فلا تكون توثيقاً، وإن وجد أن غيره قد جرحه جرحاً أقوى مما تقتضيه روايته عنه ترجح الجرح، وإلا فظاهر روايته عنه التوثيق)).

٧- وقال في ((التنكيل)) أيضاً (ص ٥٨٦- ٥٨٧): ((إن قول المحدث: رواه جماعة ثقات حفاظ. ثم يعدهم لا يقتضي أن يكون كل من ذكره، بحيث لو سئل عنه ذاك المحدث وحده لقال: ثقة حافظ..، ونحو هذا قول المحدث: شيوخي كلهم ثقات، أو شيوخ فلان كلهم ثقات، فلا يلزم من هذا أن كل واحد منهم، بحيث يستحق أن يقال له بمفرده على الإطلاق: هو ثقة. وإنما إذا ذكروا الرجل في جملة من أطلقوا عليهم ثقات، فاللازم أنه ثقة في الجملة، أي له حظ في الثقة، وقد تقدم في القواعد أنهم ربما يتجوزون في كلمة (ثقة)، فيطلقونها على من هو صالح في دينه، وإن كان ضعيف الحديث أو نحو ذلك، وهكذا قد يذكرون الرجل في جملة من أطلقوا أنهم ضعفاء، وإنما اللازم أن له حظاً ما من الضعف، كما تجدهم يذكرون في كتب الضعفاء كثيراً من الثقات الذين تكلم فيهم أيسر كلام)) انتهى.

٨- وقال فيه (ص ٣٧٦- ٣٧٧): (بل المحدثون يكتبون عن كل أحد إلا أن منهم

أفراداً كانوا يتقون أن يرووا إلا عن ثقة، ويكتبون عن الضعفاء للمعرفة، كما مر في ترجمة الإمام أحمد من نظره في كتب الواقدي» أ.هـ

وهنا تنتهي مقدمة هذا الجزء، وفيما يلي أسماء المحدثين الذين هم على شرطنا فيه، وهم الذين وصفوا أنهم لا يروون إلا عن ثقة، سواء كان ذلك الوصف مطابقاً لحالهم أو لا، وذكرت في ترجمة كل منهم ما قيل فيه بخصوص ما نحن بصدده، وربما اقتصرت على بعض تلك الأقوال. ورتبت الأسماء على حروف المعجم، والله الموفق وهو سبحانه أعلى وأعلم.

١- إبراهيم بن موسى بن يزيد التميمي الرازي:

قال البرذعي في أسئلته لأبي زرعة الرازي (ص ٥٢٨): «وقال لي أبو زرعة في إبراهيم بن موسى: لم يكن في كتبه من الضعف[1] إلا رجلين عبد العزيز بن أبان وأبو قتادة الحراني، ثم قال: كأنه قد جمع له الثقات». وقال ابن أبي حاتم في «الجرح والتعديل» (١/ ١/ ١٣٧): «سمعت أبا زرعة يقول: إبراهيم بن موسى أتقن من أبي بكر بن أبي شيبة وأصح حديثاً منه لا يحدث إلا من كتابه، لا أعلم أني كتبت عنه خمسين حديثاً من حفظه».أ قول: مقتضى هاتين العبارتين هو أن إبراهيم المذكور لا يحدث إلا عن قوي إلا في حالات نادرة جداً.

٢- إبراهيم بن يزيد النخعي:

قال ابن عبد البر في «التمهيد» (١/ ٣٠): «كل من عرف أنه لا يأخذ إلا عن ثقة، فتدليسه ومرسله مقبول، فمراسيل سعيد بن المسيب ومحمد بن سيرين وإبراهيم النخعي عندهم صحاح» أ.هـ أقول لا يُسلَّم أن إبراهيم لا يأخذ إلا عن ثقة، ولا أن مراسيله

(١) كذا بالمطبوع، ولعله تصحيف عن الضعفاء.

صحيحه! انظر كلام البيهقي في «النكت لابن حجر» (٢/ ٥٧٧).

٣- أحمد بن حنبل:

قال الهيثمي في «مجمع الزوائد» (١/ ٨٠) في ثابت بن الوليد: «روى عنه أحمد وشيوخه ثقات». وقال (٥/ ١٢٢): «ويقال مشايخ أحمد كلهم ثقات».

وقال السبكي في «شفاء السقام» (ص ١٠): «وأحمد رحمه الله لم يكن يروي إلا عن ثقة، وقد صرح الخصم بذلك[١] في الكتاب الذي صنفه في «الرد على البكري»...، قال: إن القائلين بالجرح والتعديل من علماء الحديث نوعان منهم من لم يرو إلا عن ثقة [عنده][٢]؛ كمالك وشعبة ويحيى بن سعيد وعبد الرحمن بن مهدي وأحمد بن حنبل وكذلك البخاري وأمثاله» أ.هـ

ولما قال المعلمي في طليعة «التنكيل»: (ص ٢٣) في بعض الرواة: «ورواية الإمام أحمد عنه توثق لما عرف من توقي أحمد»، تعقبه الكوثري في «الترحيب» (ص ٣٢٠) فقال: «وقول الناقد: أحمد بن حنبل لا يروي إلا عن ثقة رأي مبتكر، وروايته عن مثل عامر بن صالح معروفة»، فقال المعلمي في «التنكيل» (ص ٦٥٩- ٦٦٠): «وكون أحمد لا يروي إلا عن ثقة لم أقله، وإنما قلت: ورواية الإمام أحمد عنه توثيق لما عرف من توقي أحمد. ومع ذلك فقد نص ابن تيمية والسبكي في «شفاء السقام» على أن أحمد لا يروي إلا عن ثقة وفي «تعجيل المنفعة» (ص ١٥ و١٩) وغيرهما حاصله: «أن عبد الله بن أحمد كان لا يكتب في حياة أبيه إلا عمن أذن له أبوه، وكان أبوه لا يأذن له بالكتابة إلا من الثقات، ولم يكن أحمد ليترخص لنفسه ويشدد على ابنه» أ.هـ

---

(١) يريد شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله.

(٢) ما بين [ ] زيادة من كتاب «الرد على البكري» (١/ ٧٧). [المجلة].

ثم أتم المعلمي البحث بكلام نفيس جداً فانظره هناك.

وقال الحافظ ابن عبد الهادي في «الصارم المنكي» (ص ١٨- ١٩): «فإن قيل قد روى الإمام أحمد ابن حنبل عن موسى بن هلال، وهو لا يروي إلا عن ثقة، فالجواب أن يقال: رواية الإمام أحمد عن الثقات هو الغالب عن فعله، والأكثر من عمله، كما هو المعروف عن طريقة شعبة ومالك وعبد الرحمن بن مهدي ويحيى بن سعيد القطان وغيرهم، وقد يروي الإمام أحمد قليلاً في بعض الأحيان عن جماعة نسبوا إلى الضعف وقلة الضبط، وذلك على وجه الاعتبار والاستشهاد لا على طريق الاجتهاد [كذا]، والاعتماد مثل روايته عن عامر بن صالح الزبيري...» فذكر أحدَ عَشَرَ راوياً وقال: «ونحوهم ممن اشتهر الكلام فيه، وهكذا روايته عن موسى بن هلال إن صحت روايته عنه». انتهى.

وقال الحافظ ابن رجب في «شرح علل الترمذي» (١/ ٣٧١): «وقد رخص كثير من الأئمة في رواية الأحاديث الرقاق ونحوها عن الضعفاء، منهم ابن مهدي وأحمد بن حنبل...»، وانظر النكت (٢/ ٨٨٨)، والكفاية (ص ١٣٤).

وقال أبو موسى المديني في «خصائص المسند» (١/ ٢٧- طبعة أحمد شاكر): «ويروي أحمد في غير المسند عمن ليس بذاك».

وقال ابن حجر في «التقريب» في علي بن مجاهد بن مسلم: «متروك وليس في شيوخ أحمد أضعف منه».

٤- إسماعيل بن أبي خالد الأحمسي:

قال ابن حجر في «التهذيب» (١/ ٢٩١) في ترجمته: «وقال العجلي كان ثبتاً في الحديث.... وكان لا يروي إلا عن ثقة»، أقول: كلام العجلي هذا في كتابه «الثقات» (١/ ٢٢٤- ٢٢٥)، ولكن دون لفظة «وكان لا يروي إلا عن ثقة»، وهذا لا يقدح في ثبوتها عنه لأن ابن حجر معروف بالتثبت فيما ينقله، ولكن الذي يمنع من الاعتماد عليها:

هو أن العجلي يتساهل كثيراً في توثيق القدماء[1] ولا سيما التابعين وإسماعيل تابعي جل روايته عن كبارهم.

وأيضاً روى ابن أبي حاتم في «المراسيل» (ص ٥) عن يحيى بن سعيد القطان قال: «مرسلات ابن أبي خالد ليس بشيء، ومرسلات عمرو بن دينار أحب إلي».

وروى في «الجرح والتعديل» (٣/٢/ ١٣٠) عن أبيه قال في قرة العجلي: «مجهول لا أعلم روى عنه غير إسماعيل بن أبي خالد». وبهذا يتبين ضعف القاعدة التي نسبها ابن حجر إلى العجلي.

٥- بقي بن مخلد:

قال ابن حجر في «التهذيب» (١/ ٢٢) في أحمد بن جواس الحنفي: «وروى عنه بقي بن مخلد، وقد قال إنه لم يحدث إلا عن ثقة». وقال (١/ ٣٠) في أحمد بن سعد بن أبي مريم: (وروى عنه بقي بن مخلد، وكان لا يحدث إلا عن ثقة».

وقال المعلمي في «التنكيل» (ص ٣٠٥) رداً على من ضعف أحمد بن سعد هذا: «أقول: ممن روى عن أحمد هذا النسائي، وقال: لا بأس به، وأبو داود وهو لا يروي إلا عن ثقة عنده كما في «تهذيب التهذيب» في ترجمة الحسين بن علي بن الأسود، وترجمة داود بن أمية، وبقيٌّ بن مخلد، وهو لا يروي إلا عن ثقة عنده كما في ترجمة أحمد هذا من تهذيب التهذيب». وقال في «التنكيل» (ص ٦٩٧): «وهو- يعني بقي بن مخلد- لا يروي إلا عن ثقة، كما مر في ترجمة أحمد بن سعد» أ.هـ

---

(١) للتنبيه فقط، نذكر أن للأخ الفاضل الشريف حاتم بن عارف العوني مقالاً بعنوان (توثيق العجلي) في مجلة (المشكاة) ص (١١١-١٢٥) المجلد الأول- الجزء الثاني، الصادرة في الكويت، ردَّ فيه على فكرة تساهل العجلي، [المجلة].

٦- بكير بن عبد الله الأشج:

قال المعلمي في «التنكيل» (٢/ ١٢٣): «وعثمان بن الوليد ذكره ابن حبان في الثقات، وذاك لا يخرجه عن جهالة الحال لما عرف من قاعدة ابن حبان، لكن إن صحت رواية بكير بن الأشج عنه، فإنها تقويه، فقد قال أحمد بن صالح: إذا رأيت بكير بن عبد الله (بن الأشج) روى عن رجل فلا تسأل عنه، فهو الثقة الذي لا شك فيه. وهذه العبارة تحتمل وجهين، الأول: أن يكون المراد بقوله: (فلا تسأل عنه) أي عن ذلك المروي أي لا تلتمس لبكير متابعاً، فإنه أي بكيراً الثقة الذي لا شك فيه، ولا يحتاج إلى متابع. الوجه الثاني: أن يكون المراد فلا تسأل عن ذلك الرجل فإنه الثقة يعني أن بكيراً لا يروي إلا عن ثقة، فلا شك فيه، والله أعلم». انتهى.

٧- حريز بن عثمان:

قال ابن حجر في «تهذيب التهذيب» (٢/ ٢٣٨)، و«اللسان» (٢/ ٤٣٨): «وقال الآجري عن أبي داود شيوخ حريز كلهم ثقات»، وذكره أيضاً في «التهذيب» (٢/ ١٧٢) و(٤/ ١٣٧) و(٦/ ٢٨٤).

وقال ابن عدي في «الكامل» (٢/ ٤٥٣): «وحريز يحدث عن أهل الشام عن الثقات منهم».

وذكر ابن رجب في «شرح العلل» (٢/ ٨٧٩) بضعة كليات في اطلاقها عنده نظر منها قول أبي داود في مشايخ حريز بن عثمان كلهم ثقات، وقول أبي حاتم في مشايخ سليمان بن حرب كلهم ثقات.

٨- الحسن البصري:

قال العلائي في «جامع التحصيل» (ص ٩٠): «وذكر ابن أبي خيثمة عن يحيى بن معين

أنه قال: إذا روى الحسن ومحمد- يعني ابن سيرين- عن رجل وسماه، فهو ثقة، قال العلائي: فيحتمل هذا أنهما كانا لا يرويان إلا عن ثقة عندهما، سواء كان مسنداً أو مرسلاً، ويحتمل أن ذلك فيمن ذكراه باسمه، وأما من أرسلا عنه، فجاز أن يكون كذلك، وأن يكون ضعيفاً، وهذا هو الأظهر، وفيه جمع بين الأقوال كلها)) انتهى.

ويعني بالأقوال: قول يحيى المذكور، وقول ابن سيرين في الحسن وأبي العالية: ((كانا يصدقان كل من حدثهما)) وقول أحمد بن حنبل: ((ليس في المرسلات شيء أضعف من مرسلات الحسن وعطاء بن أبي رباح، فإنهما كانا يأخذان عن كل أحد)) وقول أبي زرعة: ((كل حديث قال فيه الحسن: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم، وجدت له أصلاً إلا أربعة أحاديث))، ووافق أحمد على قوله جماعة من النقاد. وانظر ترجمة الشعبي الآتية برقم (٢٧)، وقارن بين الروايتين عن ابن معين.

٩- سعيد بن المسيب:

نقل ابن حجر في ((النكت)) (٢/ ٥٥٢- ٥٥٤) عن الشافعي كلاماً وختمه بقوله: ((فهذا يدل على أنه قَبِلَ مراسيل سعيد بن المسيب، لكونه لا يسمى إلا ثقة، وأما غيره فلم يتبين له ذلك منه، فلم يقبله مطلقاً، وأحال الأمر في قبوله على وجود الشرط المذكور)).أ.هـ.

وقال ابن عبد البر في ((التمهيد)) ما سبق نقله في ترجمة إبراهيم النخعي. قلت: ومما لعل مما يؤيد كونه لا يروي إلا عن ثقة، اتفاقهم على أنه لا يرسل إلا عن ثقة. قال العلائي في ((جامع التحصيل)) (ص ٨٩): ((وقد اتفقت كلمتهم على سعيد بن المسيب، وأن جميع مراسيله صحيحة، وأنه كان لا يرسل إلا عن ثقة من كبار التابعين أو صحابي معروف، قال معنى ذلك بعبارات مختلفة جماعة من الأئمة منهم مالك ويحيى ابن سعيد القطان وأحمد بن حنبل وعلي بن المديني ويحيى بن معين وغيرهم)). قلت: ولكن انظر ((المراسيل)) لابن

أبي حاتم (ص ٤ و ٧٢)، ففيها ما يعكر على دعوى الاتفاق المذكور هنا.

١٠- سليمان بن حرب:

قال ابن أبي حاتم في ترجمة محمد بن أبي رزين من «الجرح والتعديل» (٧/ ٢٥٥): «سئل أبي عنه فقال شيخ بصري لا أعرفه لا أعلم روى عنه غير سليمان ابن حرب وكان سليمان قلّ من يرضى من المشايخ، فإذا رأيته قد روى عن شيخ فاعلم أنه ثقة».

أقول: رد النباتي هذا القول على أبي حاتم كما في «تهذيب التهذيب» (٤/ ١٧٩)، وروى سليمان ابن حرب عن مبارك بن فضالة، كما في ترجمة سليمان من «الجرح والتعديل» (٤/ ١٠٨)، وهو ضعيف، وروى أيضاً عن حفص بن أسلم الأصغر، وقد تكلموا فيه بما يوجب ضعفه، بل سقوطه، وانظر ما تقدم عن ابن رجب في ترجمة حريز، وتعليق محمد عوامة على ترجمة محمد بن أبي رزين من «الكاشف» للذهبي (٤٨٤٥).

١١- شعبة بن الحجاج:

كلام العلماء المتعلق بكون شعبة لا يروي إلا عن ثقة كثير جداً لا يتسع المقام لاستيعابه، وقد لخص هذه المسألة غير واحد من العلماء منهم أبو حاتم فقد قال لابنه عبد الرحمن كما في «شرح علل الترمذي» (١/ ٣٨١): «إذا رأيت شعبة يحدث عن رجل فاعلم أنه ثقة إلا نفراً بأعيانهم».

ومنهم العلائي فقد قال في «جامع التحصيل» (ص ٩٠): « إن مالكاً لم يروِ إلا عن ثقة عنده، ووافقه الناس على توثيق شيوخه إلا في النادر منهم، كعبد الكريم بن أبي المخارق، وعطاء الخراساني، وأما سفيان الثوري فإنه روى عن جماعة كثيرين من الضعفاء مثل جابر الجعفي ونحوه، وشعبة متوسط بينهما في ذلك».

ومنهم الحافظ ابن عبد الهادي فقد قال في «الصارم المنكي» (ص ٨٩- ٩٠): «إن

الغالب على طريقة شعبة الرواية عن الثقات، وقد يروي عن جماعة من الضعفاء الذين اشتهر جرحهم والكلام فيهم، الكلمة والشيء والحديث وأكثر من ذلك. ثم مَثّل لأولئك بثلاثة عشر شيخاً روى عنهم شعبة، وذكر أنه روى عنه غير هؤلاء ممن تكلم فيه، ونسب إلى الضعف، وسوء الحفظ، وقلة الضبط، ومخالفة الثقات)).

وراجع ((الجرح والتعديل)) (١/ ١٥١- ١٥٢) و(١/ ٢٢)، و((العلل ومعرفة الرجال))، لعبد الله بن أحمد (٢/ ٦٤)، و((ديوان الضعفاء)) للذهبي (١/ ١٤٨)، و((الميزان)) له (٤/ ٥٤٠)، و((تهذيب التهذيب)) (١/ ٤- ٥) و(١/ ٥١٦)، و((فتح المغيث)) (١/ ٣١٦)، و((تهذيب الكمال)) (١٢/ ٤٩٠))، و((الموقظة)) للذهبي (ص ٨١- ٨٢)، و((أعلام الموقعين)) (١/ ٢٠٢)، و((شرح علل الترمذي)) (١/ ٣٧٨)، و((نظم الفرائد)) (ص ٣٦٩)، و((النكت)) (١/ ٢٥٩)، و((المجروحين)) لابن حبان (١/ ٢٠٩).

١٢- عبد الله بن أحمد بن حنبل:

قال الذهبي في ((سير أعلام النبلاء)) (١٣/ ٥٢٣): ((قال أبو أحمد بن عدي: ..ولم يكتب- يعني عبد الله- عن أحد إلا من أمره أبوه أن يكتب عنه)).

وقال ابن حجر في ((تعجيل المنفعة)) في ترجمة الليث بن خالد البلخي (ص ٣٥٥): ((وقد كان عبد الله بن أحمد لا يكتب إلا عن من يأذن له أبوه في الكتابة عنه، ولهذا كان معظم شيوخه ثقات)).

وقال (ص ١٩) في ترجمة إبراهيم بن عبد الله بن بشار الواسطي: ((وقد تقدم أن عبد ا لله كان لا يكتب إلا عن ثقة عند أبيه)).

وقال (ص ٣٦٠) في ترجمة محمد بن تميم النهشلي: ((قال أبو حاتم مجهول، قلت حكم شيوخ عبد الله القبول إلا أن يثبت فيه جرح مفسر، لأنه كان لا يكتب إلا عن من أذن له أبوه فيه)).

وقال (ص ١٥) في ترجمة إبراهيم بن الحسن بن الحسن: «قلت: كان عبد الله بن أحمد لا يكتب إلا عن من أذن له أبوه في الكتابة عنه، وكان لا يأذن له أن يكتب إلا عن أهل السنة، حتى كان يمنعه عن من أجاب في المحنة، ولذلك فاته علي بن الجعد ونظراؤه من المسند» وانظر كلام المعلمي المتقدم في ترجمة الإمام أحمد.

١٣- عبد الرحمن بن مهدي:

أسند الخطيب في «الكفاية» (ص ٩٢) إلى الإمام أحمد أنه قال: «إذا روى عبد الرحمن عن رجل فروايته حجة. وأنه قال: كان عبد الرحمن أولاً يتسهل في الرواية عن غير واحد، ثم تشدد بعد، كان يروي عن جابر يعني الجعفي ثم تركه».

وقال الخطيب قبل هذا:

«إذا قال العالم: كل من أروي لكم عنه وأسميه فهو عدل رضا مقبول الحديث، كان هذا القول تعديلاً منه لكل من روى عنه وسماه، وقد كان ممن سلك هذه الطريقة عبد الرحمن بن مهدي».

ونقل الذهبي في «السير» (٩/ ٢٠٣) وابن رجب في «شرح العلل» (١/ ٣٧٧) عن أحمد قال: «إذا حدث عبد الرحمن عن رجل فهو ثقة».

أقول: ولكن روى الخطيب في «الكفاية» (ص ١٤٣) عن أحمد بن سنان قال: «كان عبد الرحمن بن مهدي لا يترك حديث رجل إلا رجلاً متهماً بالكذب أو رجلاً الغالب عليه الغلط»، فليحرر.

وانظر «الكامل» لابن عدي (١/ ١١٠)، و«الجرح والتعديل»، (١/ ١/ ٣٥- ٣٦)، وتقدمة «الجرح والتعديل» (ص ٢٥٢)، و«الكفاية» (ص ١٦٧)، «وتغليق التعليق» (٢/ ٣٥٣).

١٤- مالك بن أنس:

لعل أولى المحدثين ممن جاء بعد التابعين بهذا الوصف أعني عدم الرواية إلا عن ثقة هو الإمام مالك، وعبارات العلماء التي تصلح لهذا الموضع من هذا البحث متكاثرة جداً، ولذا اقتصرت على طرف منها:

١- قال ابن عيينة: «كان مالك لا يبلّغ [من] الحديث إلا صحيحاً ولا يحدث إلا عن ثقة». «ترتيب المدارك» (١/ ١٥٠).

٢- قال ابن المديني: «إن مالكاً لم يكن يروي إلا عن ثقة» «اسعاف المبطأ» (ص ٢).

٣- قال الشافعي: «إذا جاء الحديث عن مالك فشدّ به يدك» «التقدمة» (ص ١٤) و«الكامل» (١/٩٢).

٤- قال أحمد: «كل من روى عنه مالك فهو ثقة» «شرح علل الترمذي» (٢/ ٨٧٦).

٥- قال أحمد أيضاً: «لا تبال أن لا تسأل عن رجل روى عنه مالك ولا سيما مدني» «شرح علل الترمذي» (١/ ٣٧٧).

٦- قال البخاري: «ما أعرف لمالك بن أنس رجلاً يروي عنه مالك يستحق أن يترك حديثه غير عطاء الخراساني» «علل الترمذي الكبير» (ص ٢٧١).

٧- قال يحيى بن معين: «لا تريد أن تسأل عن رجال مالك، كل من حدث عنه ثقة إلا رجلاً أو رجلين» «شرح علل الترمذي» (١/ ٣٧٧).

٨- قال أبو سعيد الأعرابي: «كان يحيى بن معين يوثق الرجل لرواية مالك عنه، سئل عن غير واحد فقال: ثقة روى عنه مالك» «الاسعاف» (ص ٤).

٩- قال أبو حاتم في داود بن الحصين الأموي: «ليس بالقوي ولولا أن مالكاً روى عنه

لترك حديثه» «الجرح والتعديل» (١/ ٢/ ٤٠٩).

١٠- قال ابن عدي: «وكفى بأبي الزبير صدقاً أن حدث عنه مالك فان مالكاً لا يروي إلا عن ثقة» «الكامل» (٦/ ١٢٦).

١١- قال أبو يعلى الخليلي في عبد الكريم البصري: «روى عنه مالك ولا يروي عن ضعيف غيره» «الإرشاد» (١/ ٢١٤).

١٢- قال القاضي إسماعيل: «إنما يعتبر بمالك في أهل بلده، فأما الغرباء فليس يحتج به فيهم. قال ابن رجب: وبنحو هذا اعتذر غير واحد عن مالك في روايته عن عبد الكريم، أبي أمية وغيره من الغرباء» «شرح العلل» (١/٣٨٠- ٣٨١).

١٣- قال النسائي في مالك: «لا نعلمه روى عن إنسان ضعيف مشهور بضعف إلا عاصم بن عبيد الله، فإنه روى عنه حديثاً، وعن عمرو بن أبي عمرو وهو أصلح من عاصم، وعن شريك بن أبي نمر، وهو أصلح من عمرو بن أبي عمرو في الحديث، ولا نعلم مالكاً روى عن أحد يترك حديثه غير عبد الكريم بن أبي المخارق أبي أمية البصري والله أعلم، ولا نعلم في هذا الباب مثل مالك بن أنس رحمه الله والله أعلم» «سؤالات الحاكم للدارقطني» (ص ٢٨٧- ٢٨٨)، وقوله الأخير: «ولا نعلم... الخ»، لست أقطع بأنه من كلام النسائي، فإنه يحتمل أن يكون من كلام الدار قطني أو الحاكم.

١٤- ومن الغريب أن الحاكم شذّ فعَدّ مالكاً ممن يجيز الرواية عن الضعفاء، واستدل بروايته عن عبد الكريم البصري. ورَدَ ذلك في بحث لابن رجب في «شرح العلل» (١/ ٣٨٢).

١٥- قال ابن حبان وابن منجويه: «كان مالك أول من انتقى الرجال من الفقهاء بالمدينة وأعرض عمن ليس بثقة في الحديث، ولم يكن يروي إلا ماصح، ولا يحدث إلا عن ثقة، مع الفقه والدين والفضل والنسك». «الثقات» (٧/ ٤٥٩)، و«رجال صحيح

مسلم» (٢/ ٢٢٠).

١٥- محمد بن سيرين:

قال ابن حجر في «النكت» (٢/ ٥٥٧): «صحح ابن عبد البر مراسيل محمد بن سيرين قال: لأنه كان يتشدد في الأخذ ولا يسمع إلا من ثقة...» إلى آخره.

وقال العلائي في «جامع التحصيل» (ص ٩٠): «وذكر ابن أبي خيثمة عن يحيى بن معين أنه قال: إذا روى الحسن ومحمد- يعني ابن سيرين- عن رجل فسمياه فهو ثقة».

وقال ابن رجب رحمه الله: «وابن سيرين رضي الله عنه هو أول من انتقد الرجال، وميز الثقات من غيرهم، وقد روي عنه في غير وجه أنه قال: إن هذا العلم دين، فانظروا عمن تأخذون دينكم، وفي رواية عنه أنه قال: إن هذا الحديث دين فلينظر الرجل عمن يأخذ دينه. قال يعقوب بن شيبة: قلت ليحيى بن معين تعرف أحداً من التابعين كان ينتقي الرجال، كما كان ابن سيرين ينتقيهم؟ فقال برأسه أي لا». وانظر تتمة ما نقله ابن رجب في «شرح العلل» (١/ ٣٥٥).

١٦- محمد بن الوليد بن عامر:

فقد قال فيه أحمد كما في «تهذيب التهذيب» (٩/ ٥٠٣): «كان لا يأخذ إلا عن الثقات».

١٧- مظفر بن مدرك أبو كامل:

روى عبد الله بن أحمد عن أبيه: «كان أصحاب الحديث ببغداد أبو كامل وأبو مسلمة الخزاعي والهيثم، وكان الهيثم أحفظهم، وأبو كامل أتقنهم». ذكر هذا في «التهذيب» في ترجمة أبي كامل ثم قال: «وحكى أبو طالب عن أحمد نحوه وزاد: لم يكونوا يحملون عن

كل أحد ولم يكتبوا إلا عن الثقات».

١٨- منصور بن المعتمر:

في ترجمة منصور في «تهذيب التهذيب»: «قال الآجري عن أبي داود: كان منصور لا يروي إلا عن ثقة».

١٩- موسى بن هارون الحمال:

قال ابن عدي في مقدمة «الكامل» (١/ ١٣٧): «كان عالماً بعالي الحديث متوقي ولم يحدث إلا عن ثقة».

٢٠- الهيثم بن جميل:

سبق كلام الإمام أحمد فيه في ترجمة مظفر بن مدرك. رقمها (١٧).

٢١- يحيى بن سعيد القطان:

قال العجلي في «الثقات» (٢/ ٣٥٣): «بصري ثقة نقي الحديث، وكان لا يحدث إلا عن ثقة».

وقال ابن عدي في صالح بن رستم (٤/ ٧٢): «وقد روى عنه يحيى القطان مع شدّة استقصائه وهو عندي لا بأس به».

وقال الذهبي في ترجمة سيف بن سليمان المكي من «ميزان الاعتدال»: «حدث يحي القطان –مع تعنته– عن سيف».

وانظر مقدمة «الجرح والتعديل» (ص ٢٣٣)، «وفتح الباري»، (١/ ٢٦٦– الطبعة القديمة)، و«شرح علل الترمذي» (١/ ٣٧٦).

تنبيه: أخطأ بعضهم فوصف يحيى بن سعيد الأنصاري بأنه آلى على نفسه ألاّ يروي إلاعن ثقة. انظر «معجم الجرح والتعديل للسنن الكبرى» للبيهقي.

٢٢- يحي بن أبي كثير:

قال بن أبي حاتم في «الجرح والتعديل» (٤/ ٢/ ١٤٢): «سمعت أبي يقول: يحيى بن أبي كثير إمام لا يحدث إلا عن ثقة».

٢٣- أبو داود سليمان بن الأشعث السجستاني:

قال ابن حجر في «التهذيب»: (٢/ ٣٤٤) بعد كلام نقله عن أبي داود في ترجمة الحسين بن علي ابن الأسود العجلي: «وهذا مما يدل على أن أبا داود لم يرو عنه، فإنه لا يروي إلا عن ثقة عنده».

وقال المعلمي في «التنكيل» (ص ٤٤٣) مستدلاً على قوة بعض الرواة: «وروى عنه البخاري، ومسلم في صحيحهما، وأبو داود، مع أنه لا يروي إلا عن ثقة، ومع شدة متابعته لأحمد». وانظر «التنكيل» (ص ٣٠٥ و٤٤١ و٤٨١ و٥٤٦ و٥٧١ و٧٠٢)، وترجمة داود بن أمية الأزدي من «تهذيب التهذيب».

٢٤- أبو زرعة الرازي:

قال ابن حجر في ترجمة داود بن حماد البلخي من «لسان الميزان»: «قال ابن القطان: حاله مجهول قلت: بل هو ثقة، فمن عادة أبي زرعة لا يحدث إلا عن ثقة».

وقد أقر ابن حجر على هذه القاعدة، بل تبعه في الاحتجاج بها العلامة المعلمي في مواضع كثيرة من «التنكيل» منها: (ص ٣٠٠ و٤١٦ و٤٤٢ و٤٩٥ و٥٣٧ و٥٤٠ و٦٩٧ و٧٠٢ و٧١٩).

وأما كلمة الفصل في شيوخ أبي زرعة، فلعلها تلك التي قالها ابن رجب في «شرح العلل»: (١/ ٣٨٦- ٣٨٧)، وهذا نصها:

«والذي يتبين لي من عمل الإمام أحمد، وكلامه أنه يترك الرواية عن المتهمين، والذين كثر خطؤهم للغفلة وسوء الحفظ، ويروي عمن دونهم في الضعف مثل من في حفظه شيء، ويختلف الناس في تضعيفه وتوثيقه، وكذلك كان أبو زرعة يفعل».

٢٥- أبو مسلمة الخزاعي:

ارجع إلى ترجمة مظفر بن مدرك الماضية برقم (١٧).

٢٦- ابن أبي ذئب محمد بن عبد الرحمن بن المغيرة المدني:

اختلف إماما الجرح والتعديل أحمد وابن معين في شيوخ ابن أبي ذئب، ففي ترجمته من «تهذيب التهذيب» (٩/ ٣٠٤- ٣٠٥):

«قال -أبو داود- وسمعت أحمد يقول: ابن أبي ذئب كان يعد صدوقاً أفضل من مالك إلا أن مالكاً أشد تنقية للرجال منه، كان ابن أبي ذئب لا يبالي عمن يحدث.....، وقال أحمد بن سعد بن أبي مريم عن ابن معين: ابن أبي ذئب ثقة، وكل من روى عنه ابن أبي ذئب ثقة إلا أبا جابر البياضي، وكل من روى عنه مالك ثقة إلا عبد الكريم أبا أمية. وقال أبو داود: سمعت أحمد بن صالح يقول: شيوخ ابن أبي ذئب كلهم ثقات إلا البياضي».

وقال الخليلي كما في «التهذيب» (٩/ ٣٠٧): «حديثه مخرج في الصحيح إذا روى عن الثقات، فشيوخه شيوخ مالك لكنه قد يروي عن الضعفاء».

٢٧- البخاري الإمام محمد بن إسماعيل صاحب الصحيح:

قال شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله تعالى في «الرد على البكري»[١] (١/ ٧٧).

«وإنما العالمون بالجرح والتعديل هم من علماء الحديث وهم نوعان: منهم من لم يرو إلا عن ثقة عنده؛ كمالك وشعبة ويحيى بن سعيد وعبد الرحمن بن مهدي وأحمد بن حنبل وكذلك البخاري وأمثاله».

أقول: في اطلاق أن البخاري لا يروي إلا عن ثقة عنده نظر. وللمسألة في «التنكيل» (ص ٣٢٠- ٣٢٢) تحقيق قيم وتفصيل محرر. وراجع ترجمة ضرار بن صرد في قسم التراجم في «التنكيل» (ص ٤٩٥- ٤٩٦)، وأوائل الفصل التاسع من مقدمة «فتح الباري».

٢٨- الشعبي عامر بن شراحيل:

قال يعقوب بن شيبة: «قلت ليحيى بن معين: متى يكون الرجل معروفاً؟ إذا روى عنه كم؟ قال: إذا روى عن الرجل مثل ابن سيرين والشعبي وهؤلاء أهل العلم فهو غير مجهول.

قلت: فإذا روى عن الرجل، مثل سماك بن حرب وأبي إسحاق؟ قال: هؤلاء لا يروون عن مجهولين».

نقله ابن رجب في «شرح العلل» (١/ ٣٧٧) وقال: «وهذا تفصيل حسن وهو يخالف

---

(١) هذا الكتاب طبع باسم (تلخيص كتاب الاستغاثة) ذلك أنه وجد قسم منه ملخص بقلم الحافظ ابن كثير وقطعة من كلام شيخ الإسلام الأصل، وليومنا هذا لم يعثر عليه كاملاً وقد حقق هذه السنة وطبع في مكتبة الغرباء الأثرية/ المدينة المنورة، تحقيق: محمد بن علي عجال رعاه الله، [المجلة].

اطلاق محمد بن يحيى الذهلي الذي تبعه عليه المتأخرون: أنه لا يخرج الرجل من الجهالة إلا برواية رجلين فصاعداً عنه».

وجاء في حاشية «تهذيب الكمال» (٨/ ١٣) من تعليق محققه:

«وقال ابن خلفون في كتاب الثقات: «قال ابن أبي خيثمة سمعت يحيى بن معين يقول: إذا روى الحسن والشعبي عن رجل فسمياه فهو ثقة يحتج بحديثه. نقله مغلطاي واختصره ابن حجر»، يعني نسب هذه القاعدة إلى ابن أبي خيثمة، جعلها من قوله ولم يذكر ابن معين. أقول: ولعله ذكره ثم سقط من بعض النساخ.

وقد ورد في «المحدث الفاصل» (ص ٤١٧) و«تهذيب التهذيب» (٨/ ٣٥٣): أن الشعبي عاب على قتادة أنه يأخذ الحديث عن كل أحد. والله أعلم.

تنبيهات:

الأول: ذكر التهانوي وعبد الفتاح أبو غدة في «قواعد علوم الحديث» (ص ٢١٤-٢٢٦) جماعة من الرواة وصفهم بعدم الرواية إلا عن ثقة، فهم من هذه الحيثية على شرطي في هذا الجزء، ومع هذا أهملت منهم كل من لم يُسبَقا إلى ما ادعياه فيه من ذلك.

الثاني: توقفت في محمد بن جحادة الكوفي فانظر «تهذيب التهذيب» (٩/ ٩٢).

الثالث: كل شيء نقلته في الجزء وسكت عليه فليس سكوتي عليه إقراراً له، والله المستعان.

تم والحمد لله.